

Distr.: General  
3 May 2011  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين

المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

أفضى النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته مناطق كثيرة من العالم إلى خروج عدد غير مسبوق من الناس من دائرة الفقر وإلى إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. غير أن معدل النمو الاقتصادي المرتفع في كثير من المناطق لم يشمل جميع فئات السكان وأدى إلى تفاوتات ما برح نطاقها يتسع. ومتوسطات نسب التقدم الوطنية والإقليمية صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحجب أوجه تباين هائلة بين البلدان وداخلها. لذلك فإن جعل النمو الاقتصادي أشمل وأكثر استدامة، واعتماد نظم وسياسيات للحماية الاجتماعية تساهم في الإنصاف وتضييق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية أمر لا غنى عنه بالنسبة للبلدان في جميع المناطق.

\* E/2011/100



ويواجه الشباب في مجتمعات اليوم عددا من التحديات التي تعوق تنميتهم، بما في ذلك عراقيل تحول دون الحصول على التعليم والعمالة والرعاية الصحية والموارد. وتتيح السنة الدولية للشباب فرصة هامة لزيادة الالتزامات والاستثمارات من جانب الحكومات والمجتمع الدولي من أجل التصدي للتحديات التي تحول دون تنمية الشباب. والجهود الإقليمية أمر حاسم في دعم الخطة العالمية للشباب، وكذلك الجهود العالمية المساندة لأقل البلدان نموا ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويُقدم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). وهو ينقسم إلى جزأين، يبحث أولهما التقدم المحرز في مختلف المناطق صوب نموذج إنمائي جديد يقوم على التنمية الشاملة والمستدامة؛ والإسهامات الإقليمية في السنة الدولية للشباب ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا؛ والإسهامات الإقليمية تحضيراً لمؤتمر ريو ٢٠٠٠ المقرر عقده في عام ٢٠١٢<sup>(١)</sup>. أما الجزء الثاني من التقرير فيغطي التطورات المستجدة في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك مسائل سياساتية أخرى تم تناولها في الدورات الوزارية للجان الإقليمية، والجهود الإضافية الرامية إلى تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي، بوسائل شتى منها آليات التنسيق الإقليمية التي تعقدها اللجان الإقليمية بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى التعاون الأقاليمي المتواصل بين اللجان من خلال التشارك في إعداد المواد التحليلية واستضافة اللقاءات وتنفيذ المشاريع.

(١) البيانات والتحليل الواردة في هذا التقرير مستمدة أساساً من مصادر أتاحتها اللجان الإقليمية.

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولا - المنظورات الإقليمية بشأن جدول الأعمال العالمي
٤	.....	ألف - صوب نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف: تحقيق نموذج إنمائي جديد
١٤	.....	باء - الجهود الإقليمية لتعزيز تنمية الشباب
١٩	.....	جيم - دعم جهود التنمية في أقل البلدان نموا
٢٢	.....	دال - الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)
٢٥	.....	ثانيا - التطورات المستجدة في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي
		ألف - مسائل أخرى متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها
٢٥	.....	من الاجتماعات الرفيعة المستوى
٢٧	.....	باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي
٣١	.....	جيم - التعاون الأقاليمي المعزز بين اللجان الإقليمية

أولا - المنظورات الإقليمية بشأن جدول الأعمال العالمي  
 ألف - صوب نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف: تحقيق نموذج إنمائي جديد  
 ١ - معلومات أساسية

١ - أقرت المناقشات التي جرت في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بالتفاوتات والفوارق بين المناطق والمناطق دون الإقليمية والبلدان وداخل هذه الأخيرة من حيث تحقيق الأهداف. وسلطت المناقشات الضوء على الحاجة إلى منظور إنمائي جديد يكون محوره الإنصاف على شتى المستويات. ويعكس هذا التركيز على الإنصاف نموذجا جديدا للمداولات بشأن التنمية من المرجح أن يستمر بعد عام ٢٠١٥. وهو يستجيب جزئيا للانتقاد الذي مفاده أن إطار تقييم التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كثيرا ما يحجب أشكالا هامة من عدم الإنصاف، ذلك أنه يركز على الجامع الوطنية أو الإقليمية. وفي أعقاب الاجتماع العام الرفيع المستوى، دعت الجمعية في قرارها ١٠/٦٥ إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة وطلبت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعقد في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ حلقة نقاش بشأن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف من أجل التعجيل بالقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي القرار نفسه، دعت الجمعية أيضا اللجان الإقليمية إلى أن تيسر المناقشات المتعلقة بهذه المسألة في كل منطقة على حدة، بطرق تشمل ما تقوم به تلك اللجان من عمل تحليلي وما تقدمه من دعم في سياق تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتشجيع التعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢ - استعراض الحالة السائدة في مختلف المناطق

منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢ - إن عدم المساواة مسألة تثير الانشغال في جميع المناطق، ولكن بعض المناطق تظهر فيها أوجه عدم المساواة أكثر من غيرها. فأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توجد فيها عادة أشد التفاوتات في العالم من حيث توزيع الدخل. وفي العقود القليلة الماضية، تفاقم عدم المساواة من جراء تفاوت أنماط وفرص الإنتاج والتجزؤ الذي يتسم به سوق العمل والحماية الاجتماعية؛ بيد أن عددا من الحكومات شرع في الأخذ بسياسات تتصدى لهذا التحدي.

٣ - وفي الثمانينات عصفت بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أزمة الدين التي تزامنت مع تحول اقتصادي واجتماعي يعكس نمط عولمة جديدا وتصورا للمجتمع يقوم على هيمنة آليات السوق الذاتية التنظيم والوكلاء الخواص. ونتيجة لذلك تواجه بعض الحكومات

أوجه قصور سياساتية في مجالات النهوض بالتنمية وتنظيم الاقتصاد وتوفير المنافع العامة. بيد أن لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القدرة على تحقيق نمو أكبر وأكثر جودة. ولتحقق ذلك، ينبغي أن يكون الأداء الاقتصادي قويا، وكذلك من الضروري اتخاذ خطوات لسد الفجوات في الإنتاجية، وتهيئة فرص العمل اللائق، وضمان مزيد من الإدماج والمساواة الاجتماعية والحد من التعرض للمخاطر والتقلبات.

٤ - ومن حيث الإنتاجية، تعرقل اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فجوةً تكنولوجية - تخلف نسبي في القدرات التكنولوجية وفي نشرها - وفجوات كبيرة في الإنتاجية بين قطاعات الاقتصاد (تسمى أيضا التباين الهيكلي)، مثلما يوضح ذلك الجدول أدناه. وهذا التباين الهيكلي يفسر إلى حد بعيد عدم المساواة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والفوارق الكبيرة في مستويات الأجر التي تفضي إلى اختلال توزيع الدخل. وتعكس هذه الفجوات في الإنتاجية الفجوات في القدرات وانعدام القدرة على المساواة والوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي وتزيد من تفاقمها. وبالرغم من أن جانبا كبيرا من عدم المساواة في أمريكا اللاتينية يمكن أن يُعزى إلى سوق العمل، ويفسر جزئيا بالفوارق الكبيرة بين القطاعات من حيث الإنتاجية، فإن السبب الهام الآخر هو أن المؤسسات العمالية والاجتماعية لا تشمل إلا جزءا من القوة العاملة، أما الجزء المتبقي منها فينتهي إلى القطاع غير الرسمي الكبير الحجم ويفتقر إلى إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية وهو معرض لظروف العمل غير المستقرة. ولم تكن القطاعات العالية الإنتاجية في المنطقة مثل التعدين والكهرباء والمالية تمثل إلا زهاء ٨,١ في المائة من العمالة الرسمية في عام ٢٠٠٨ (مسجلة ارتفاعا طفيفا مقارنة بـ ٧,٩ في المائة في عام ١٩٩٠)، في حين أن حصة القطاعات المتوسطة الإنتاجية مثل الصناعة والنقل سجلت بالفعل انخفاضا من ٢٣,١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكان لزيادة عدد العمال في القطاعات المنخفضة الإنتاجية أثر سلبي على الإنصاف الاجتماعي وتوزيع الدخل. وتحتاج المنطقة إلى زيادة إنفاقها الاجتماعي، والأخذ بتدابير لإعادة توزيع الدخل من خلال الآليات غير القائمة على الاشتراكات.

## أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): مؤشرات الإنتاجية

(مجموع الناتج المحلي الإجمالي = ١٠٠)

القطاع	١٩٩٠	١٩٩٨	٢٠٠٣	٢٠٠٨
الزراعة	٢٨,٤	٢٧,٧	٣٠,٩	٣١,٠
التعدين	٦٠٨,٤	١٠٤٥,٥	٩٣٢,٨	٧٦٧,٤
الصناعة	٩٩,٣	١١٢,٧	١١٥,٥	١١٤,٢
الكهرباء	٢٢٥,٩	٣٥٣,٦	٤٣٤,٦	٤٨٣,٢
التشييد	٩١,٣	٩٤,٤	٨٤,٧	٧٧,٥
التجارة	٧٦,١	٦٣,٣	٥٦,٢	٥٩,٥
النقل	١١٨,٧	١٣٤٤	١٤٨,٤	١٤٦,١
المؤسسات المالية	٢٧٩	٢٨٢,٥	٢٧٩,٧	٢٥٢,١
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	٨٤,٥	٧٤,٤	٧٨,٩	٧٥,٨
<b>مجموع الناتج المحلي الإجمالي</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>
الفترة	١٩٩٠-١٩٩٨	١٩٩٨-٢٠٠٣	٢٠٠٣-٢٠٠٨	
متوسط معدل نمو الإنتاجية	١,٩	-٠,٤	٠,٧	

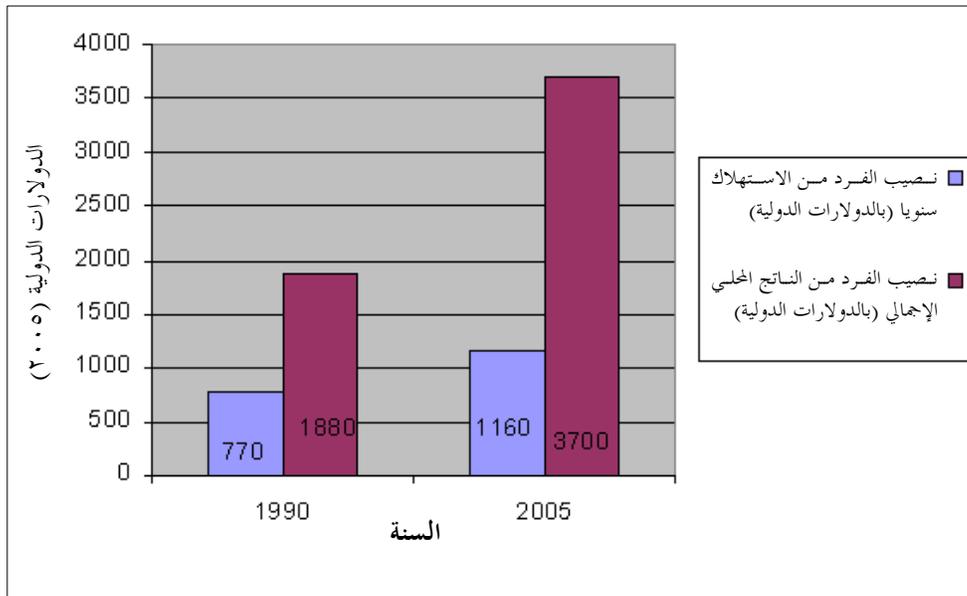
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥ - وبالرغم من هذه المعوقات شهدت المنطقة، في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، ازدهارا كبيرا حركته عوامل منها السياسات المالية الرشيدة، وتحسُّن الجدارة الائتمانية، وزيادة مرونة أسعار الصرف وزيادة حجم احتياطات العملات الأجنبية. ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة سنويا لمدة تزيد على خمس سنوات، وانخفضت نسبة البطالة من ١١ إلى ٧,٣ في المائة مع تحسن نوعية فرص العمل، وانخفضت نسبة الفقر بـ ١١ نقطة مئوية من ٤٤ إلى ٣٣ في المائة. ولأول مرة في تاريخ المنطقة، كانت ثمة أوجه تحسُّن في مؤشرات عدم المساواة، حيث تحسَّن معامل دجيني في ١٠ بلدان من أصل ٢٠ بلدا، ونما دخل الأسر المعيشية الفقيرة بنسبة ٢٠ في المائة. وبالرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية أوقفت التقدم، فإنها لم تتسبب في زوال المكاسب الهامة التي تحققت في العقد الأول من هذا القرن. وتشير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقريرها المرجعي المعنون "حان وقت المساواة: سد الثغرات وفتح الدروب" الذي صدر في عام ٢٠١٠، إلى أن الأزمة تتيح فرصة فريدة من نوعها لرسم مسار جديد من أجل تغيير النموذج الإنمائي السائد الذي ما برح يُتبع حتى الآن. ويشدد التقرير على أن المساواة الاجتماعية والنمو الاقتصادي لا يستبعد أحدهما الآخر.

## منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦ - سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدماً ملحوظاً في خفض معدلات الفقر. فقد انخفض عدد الفقراء في المنطقة، ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨، من ١,٥ بليون إلى ٩٤٧ مليون؛ إلا أن العدد المطلق للفقراء في المنطقة لا يزال كبيراً جداً. ولم تؤد معدلات النمو الاقتصادي العالية إلى الحد من الفقر في جميع الحالات. ويرجع ذلك إلى كون ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لم تقابله زيادة في معدلات استهلاك الأسر المعيشية. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى منتصف العقد الأول من الألفية الثانية، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أسرع من استهلاك الأسرة المعيشية في ١٣ من أصل ١٥ بلداً تمثل غالبية سكان المنطقة كما هو موضح في الشكل التالي:

### نصيب الفرد من استهلاك الأسرة المعيشية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ١٥ بلداً من بلدان آسيا والمحيط الهادئ



المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٠.

وتشير هذه الأرقام إلى أن المنطقة لديها القدرة للحد من الفقر بشكل أسرع مما حدث بالفعل. ويكمن الحل الأساسي في تنفيذ سياسات ترفع متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأسرة المعيشية ليقترب من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن تضيق الفجوة بين معدلي النمو لا يكون فعالاً في حد ذاته للحد من الفقر إذا ذهب معظم الزيادة في الاستهلاك للأسر غير الفقيرة وما لم تستفيد الأسر الأكثر فقراً من النمو بشكل أكبر.

ولم يصل النمو الاقتصادي إلى جميع الشرائح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبدلاً من ذلك، واكبته زيادة في مظاهر التفاوت مما يدل على أن الأسر الفقيرة لم تستفد من النمو كما استفادت منه الأسر الأكثر ثراء. من ثم، ولتسريع أثر النمو الاقتصادي في تخفيف معدلات الفقر، سيكون من الضروري تنفيذ سياسات تهدف إلى إعادة توزيع الدخل، وتحسين النظم الضريبية وزيادة استهلاك الأسر الفقيرة بصفة خاصة. وهو أمر يمكن أن يسهم ليس فقط في الحد من الفقر ومظاهر التفاوت، بل أيضاً في زيادة الطلب الكلي ودعم النمو.

٧ - وينبغي أن تكون زيادة الإنفاق الاجتماعي في صلب تلك السياسات. فقد كان متوسط الإنفاق العام على التعليم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل عالمي يبلغ ٧,٤ في المائة. ويتم تمويل جزء كبير من الإنفاق على الصحة في المنطقة من جيوب المواطنين، مما يحد من فرص حصول الفقراء على الخدمات الأساسية. وثمة مبعث قلق آخر له صلة بهذا الموضوع ألا وهو انخفاض معدلات تغطية برامج الحماية الاجتماعية، لا سيما المساعدات في مجال الرعاية الصحية، وبرامج سوق العمل، ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وحصول الفقراء على القروض البالغة الصغر. ويقل متوسط نسبة السكان الذين تشملهم الحماية الاجتماعية في آسيا عن ٤٠ في المائة من السكان، في حين يقل متوسط الإنفاق على الحماية الاجتماعية عن خمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هناك جانباً إيجابياً يتمثل في أن مستويات الفقر الحالية وسائر أشكال الحرمان تتيح فسحة كبيرة لزيادة الطلب الكلي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن ثم، يجب أن يحتل الحد من الفقر مكاناً مركزياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية الرامية إلى الحفاظ على الدينامية الآسيوية خلال السنوات القادمة.

٨ - وقد سلطت الأزمة الاقتصادية وما تلاها من انتعاش الضوء على أهمية الخيارات الإقليمية لمكافحة تقلبات الاقتصاد الكلي العالمي. ولو كان في استطاعة الحكومات الوصول إلى مرفق إقليمي للاستجابة للأزمات والوقاية منها تتوافر له موارد كبيرة، لقل شعورها بالحاجة إلى تكوين احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية لحماية نفسها من هجوم المضارين ومن أزمات السيولة، ولاستخدامت احتياطاتها في استثمارات أكثر إنتاجية. وتحتاج المنطقة لمواصلة تطوير بنيتها المالية بحيث تشمل القيام بدور الوساطة للتوفيق بين ما لدى المنطقة من مدخرات ضخمة وبين احتياجاتها الاستثمارية غير الملباة. ورغم التوسع في شبكات النقل البري في المنطقة منذ التسعينيات، تظل تكاليف نقل البضائع إلى المناطق النائية في بعض البلدان وعبر البلدان مرتفعة، لا سيما في حالة البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وفيما يتعلق بتوصيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان أبرز تطور هو الانتشار السريع لشبكات وخدمات الهاتف المحمول في

المنطقة. لكن رغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال مظاهر التفاوت قائمة وتنمو في مجالات أخرى تتعلق بتوصيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما خدمات الإنترنت السريعة. ومن الأهمية بمكان تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تعزيز الاتصالات في المنطقة. ويوفر تعزيز الاتصالات وسيلة فريدة من نوعها للحد من الفجوات التنموية في المنطقة، عن طريق نشر فرص العمل والتجارة من اقتصادات المنطقة الأسرع نمواً إلى الجيران الأبطأ نمواً والأكثر فقراً.

#### منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩ - حافظت أفريقيا على الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة وعززته حيث وصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وزاد النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,٤ في المائة في القارة ككل. وشهدت البلدان المصدرة للنفط نمواً يفوق ما شهدته البلدان المستوردة للنفط. ورغم أن مخاطر حدوث تراجع لا تزال قائمة، فالتوقعات متفائلة بأن يصل متوسط معدل النمو في أفريقيا إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١١. ومع ذلك، لم يترجم النمو الاقتصادي المطرد في العديد من البلدان الأفريقية إلى مكاسب كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية. وما زالت معدلات النمو دون المستويات المطلوبة لأفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال النمو في القارة يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع السلع الأساسية القليل المرونة فيما يتعلق بالعمالة. ويجب على الحكومات أن تضع التنمية الاجتماعية على رأس جدول أعمالها من أجل تسخير النمو الاقتصادي بنجاح لخدمة التقدم الاجتماعي. ومن الضروري تخصيص موارد كافية للقطاع الاجتماعي. ويتجلى ذلك في التقدم المحرز في مجال التعليم عندما تلتزم الحكومات بزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وقد أفادت البلدان التي خصصت ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من ميزانية التعليم لديها للتعليم الابتدائي بأنها شهدت أسرع معدل تقدم.

١٠ - وتتسم قارة أفريقيا بعدم التكافؤ الشديد في العديد من المؤشرات. فإضافة إلى ارتفاع درجة التفاوت تاريخياً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، تتميز القارة بزيادة مظاهر التفاوت الأفقية، التي انعكست في استبعاد العديد من الفئات الاجتماعية من المشاركة النشطة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كثير من البلدان. وأدت زيادة مظاهر التفاوت، وتركز النمو في القطاعات المغلقة، إلى الحد من تأثير النمو الاقتصادي على النتائج الاجتماعية. ويتمثل أحد التحديات الحيوية في الحد من التفاوت في الحصول على الخدمات الاجتماعية، ومن ثم ثمار التنمية، ومن بينها الصحة والتعليم. وثمة خطر شديد

يتمثل في تخلف الفقراء عن الركب، نظرا لأن معظم الأهداف تتعلق بالمعدلات الوطنية. ويوضح عدم التكافؤ هذا بدرجة كبيرة أسباب التقدم البطيء في المنطقة في تحقيق الأهداف الصحية، كما أن هناك أدلة قوية على أن المجتمعات التي تتمتع بقدر أكبر من المساواة تكون صحية أكثر.

١١ - ولا يزال الفقر يشكل عاملا حاسما في التنمية الاجتماعية بالقارة. ومن ثم، تصبح معالجة الفقر أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وتتمثل إحدى استراتيجيات الخروج من الفقر في توفير فرص العمل. ويعني انخفاض المرونة فيما يتعلق بالعمالة أن النمو في أفريقيا في الآونة الأخيرة اتسم إلى حد كبير بمعدلات بطالة عالية. ومن ثم، تحتاج القارة إلى تعزيز نمو واسع النطاق ومشارك للحد من البطالة والفقر وتعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى.

#### منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٢ - من المسلم به عموما أن اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حققت بعضا من أعلى مستويات الرعاية الاجتماعية في العالم. ولا يرجع ذلك فقط إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لكن أيضا إلى الحصول على التعليم والترفيه والرعاية الصحية، وارتفاع العمر للفرد في معظم الاقتصادات المتقدمة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وخاصة الاقتصادات الاسكندنافية. ورغم أن نصيب الفرد من الدخل أقل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن معظمها مصنف أيضا على أن به مستويات عالية من الرعاية الاجتماعية، مما يتناسب مع مستوى الدخل، وذلك بسبب التركيز منذ زمن بعيد على المساواة والتعليم، وحقوق الجنسين، والرعاية الصحية الممولة من الدولة.

١٣ - ويقوم نموذج التنمية الاقتصادية الشاملة على ثلاث ركائز. أولا، المستوى المرتفع لإعادة توزيع الموارد المالية بسبب الضرائب على الدخل المرتفعة نسبيا والتصاعدية، وشبكات الأمان الاجتماعية المتطورة، وأنظمة التقاعد السخية. وثانيا، الحقوق القانونية الواسعة النطاق للعمال من أجل حماية مصالحهم، والتي تشمل حقوق المساواة المتوفرة للنقابات، والحقوق التشريعية والقانونية الجنسانية والإثنية المتدرجة والمناهضة للتمييز في أماكن العمل. وثالثا، وجود نظام اقتصادي يحقق دخلا يقوم على آليات السوق ويتسم نسبيا بالإنصاف، ويشمل ذلك نظاما تعليميا يسمح للعمال باكتساب المهارات اللازمة للحصول على أجور مرتفعة، وسياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي التي تحافظ على مستويات عالية من العمالة، وهيكل اقتصادي متنوع لقطاعات الصناعات التحويلية والخدمات التي تحتاج إلى عمال ذوي مهارات عالية، وفرض قيود على الأنشطة الربعية غير المنتجة.

١٤ - ورغم أن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مقارنة بالمناطق الأخرى لا تزال تنسجم بالنمو الشامل، كان ثمة اتجاه عام خلال العقدين الماضيين إلى تزايد التفاوت في الدخل. وفي اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ازداد التفاوت في الدخل بين البلدان وداخل البلد الواحد. وكان تزايد التفاوت في الدخل مرتفعاً بصفة خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويعزى هذا الاتجاه نحو مزيد من التفاوت في الدخل والثروة الذي اتسمت به المنطقة خلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية إلى وجود ضعف في الركائز الثلاث كلها التي يقوم عليها نموذج النمو العادل. ونتج ذلك في بعض الحالات عن تطورات اقتصادية خارجية مثل التغيرات التكنولوجية والعولمة وتغير التركيبة السكانية، لكن يرجع هذا الضعف في كثير من الحالات إلى تغير واضح في السياسات كان يتم تبريره عموماً بأنه إصلاحات مطلوبة لزيادة الكفاءة الاقتصادية أو معالجة الاختلالات المالية. وأصبحت الضرائب على الدخل تصاعدياً بدرجة أقل (وتمت الاستعاضة عنها في بعض الحالات بضرائب موحدة)، وتم تخفيض الضرائب على الشركات، وزادت القيود المفروضة على استخدام شبكات الأمان الاجتماعي، وتراجعت حقوق النقابات، وتقلصت معايير الحماية الصارمة للعمالة، وتحولت سياسات الاقتصادي الكلي من تشجيع العمالة الكاملة إلى الحفاظ على استقرار الأسعار. ورغم ازدياد مظاهر التفاوت، لم يزد الفقر، الأمر الذي يرجع بدرجة كبيرة إلى معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها المنطقة والتي تتراوح بين الاعتدال والقوة، والتزام معظم البلدان بالحفاظ على شبكات الأمان الاجتماعي لأضعف الفئات.

#### منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

١٥ - تقف منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مفترق طرق، حيث تحتاج غالبية البلدان العربية حركات اجتماعية تطالب بالتغيير. ولئن لم تغتنم بعض البلدان في المنطقة بشكل كامل فرصاً سابقة لتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، فإن الوضع الحالي يوفر فرصة أخرى لإحداث تغيير. وأثارت الانتفاضات السياسية الحالية، وسلسلة الأزمات الاقتصادية التي وقعت قبلاً، تساؤلات بشأن نماذج التنمية المطبقة في المنطقة، وبشأن سبل إعادة تشكيل السياسات لتهيئة المجال لتلبية احتياجات كل فرد في المجتمع، والوصول إلى الفئات الأكثر حرماناً.

١٦ - وقد تبنت بلدان كثيرة في هذه المنطقة نموذجاً اقتصادياً ليبرالياً جديداً يتمحور حول تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ودرجات متفاوتة من التحرر الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى إيجاد مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والمالي الكافي. إلا أن الأثر الناجم عن خيارات السياسات الاقتصادية هذه لم يؤد في جميع الأحيان إلى تحقيق النتائج المرجوة من حيث التنمية البشرية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية، بالنظر إلى

الثروات والإمكانات المحتملة الكبيرة التي تحظى بها هذه المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة في الشرق الأوسط وصلت إلى حوالي ١٠ في المائة في السنتين الأخيرتين، ويبلغ معدل تضرر الشباب منها أربعة أضعاف الكبار<sup>(٢)</sup>. ويُعدّ ارتفاع معدل البطالة والبطالة المزمنة، والعمالة المهشمة، والعمل بالقطاع غير الرسمي، والعمال الفقراء، وثبات مستويات عدم المساواة في الدخل، مظاهر لمشكلة أكثر تعقيداً من عدم تكافؤ الفرص الذي يتسم به أسلوب تطبيق هذا النموذج الاقتصادي في كثير من بلدان المنطقة. ومن ناحية أخرى، تمكنت بعض البلدان التي لها ثروة نفطية من تحقيق أداء جيد فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية، ومن بينها الفقر، والتعليم، والصحة، إلا أنها تجاهد لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها للابتعاد عن الاعتماد على النفط.

١٧ - وفي ضوء ما تقدم، فإن البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لديها الفرصة لاعتماد نموذج جديد للتنمية، نموذج من شأنه أن يفسح مجال وضع السياسات لإعادة ربط الجوانب الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية والسياسية. وسينظر النموذج الجديد بعين الاعتبار لسياسات الاقتصاد الكلي التي من شأنها أن تحقق الأولويات الإنمائية. ويتعين إعادة تشكيل السياسات المالية والنقدية لا لتحقيق الاستقرار والتكيف والنمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً لدفع التحولات اللازمة لتوليد نمو مستدام يشمل الجميع ويقوم على قاعدة عريضة. وستؤدي أدوات السياسة العامة من قبيل فرض الضرائب، وإتاحة التمويل للجميع، وإصلاح سوق العمل، وتنويع القطاعات، دوراً محورياً في هذا السياق. وسيعني ذلك أن تُستخدَم السياسات الاجتماعية كدعم من دعائم نموذج التنمية، من أجل توفير الضمان الاجتماعي وكفالة تأمين الخدمات الأساسية للفئات السكانية. وقد اتخذت بعض البلدان بالفعل تدابير لزيادة إنفاقها الاجتماعي استجابةً للاضطرابات. وتشمل التدابير تحسين المساكن والهياكل الأساسية للفئات المنخفضة الدخل، وزيادة الحد الأدنى للأجور وتعويضات البطالة، وزيادة الإنفاق على الخدمات الصحية. وفي الوقت الذي تكتسي فيه هذه التدابير أهمية في الأجل القصير، فإنه يتعين التصدي للأسباب الجذرية الهيكلية. ولن يحقق هذا النموذج الجديد للتنمية أهدافه إن بقيت الإصلاحات السياسية والمؤسسية إصلاحات سطحية.

### ٣ - دور التعاون الإقليمي

١٨ - يكمن تعزيز الإنصاف في صلب العمل الذي تضطلع به جميع اللجان الإقليمية. ويجري تشجيع التعاون الإقليمي فيما بين بلدان المنطقة لمناقشة الفرص والتحديات الماثلة

(٢) مكتب العمل الدولي، الاتجاهات العالمية للعمالة لعام ٢٠١١: التحدي المتمثل في انتعاش العمالة.

في سبيل ضمان تحقيق النمو مع توخي الإنصاف. وقد ثبت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال تبادل الخبرات بين البلدان بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تنفيذ السياسات لضمان الإنصاف، أداة فعالة جداً للتعلم وبناء القدرات على نحو مشترك. وتوفر اللجان الإقليمية أيضاً منتدى للتعلم الأقاليمي من خلال مشاركة خبراء من مختلف المناطق في معالجة قضايا الاهتمام المشترك.

١٩ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع دولها الأعضاء وتستفيد من التعاون الإقليمي لتعزيز جدول أعمال للتنمية قائم على سبع ركائز لتعزيز النمو مع المساواة. وتشمل هذه الركائز ما يلي: (أ) الترويج لسياسات الاقتصاد الكلي التي تحقق التنمية الشاملة للجميع، بهدف تخفيف حدة التقلبات، وتحفيز الإنتاجية، وتهيئة بيئة مواتية للإدماج؛ (ب) التغلب على التباين الهيكلي والثغرات الإنتاجية من خلال زيادة الابتكار، ونشر المعرفة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ (ج) تحسين التكامل الدولي، وتنويع الصادرات، وزيادة القدرة على المنافسة؛ (د) تخطي أوجه التباين الأقاليمي التي تؤثر على القدرات الإنتاجية والمؤسسية والإنتاجية الاجتماعية، وتعرقل الروابط بين القطاعات الإنتاجية الوطنية؛ (هـ) خلق فرص أكثر وأفضل للعمل بهدف تحسين مستوى التكافؤ في الفرص والاندماج الاجتماعي؛ (و) سد الثغرات الاجتماعية من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي على نحو مطرد وإنشاء مؤسسات اجتماعية أقوى؛ (ز) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المواثيق الاجتماعية والمالية ودور جديد تؤديه الدولة.

٢٠ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع دولها الأعضاء من أجل النهوض بجدول أعمال مكون من ست نقاط لإعادة التوازن إلى الاقتصادات في المنطقة. ويتضمن جدول الأعمال ما يلي: (أ) إقامة نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة؛ (ب) تعزيز الحماية الاجتماعية؛ (ج) تقليص الفجوات الثابتة بين الجنسين؛ (د) ضمان توفير التمويل للجميع؛ (هـ) تعزيز جهود المساعدة الإنمائية والتمويل الدوليين من أجل سد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (و) الاستفادة من إمكانات التعاون الإقليمي. وتعكف منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضاً على التحرك تدريجياً نحو وضع بعض العناصر لهيكل مالي إقليمي في إطار مبادرة شيانغ ماي، ونحو تطوير سوق السندات الإقليمي. وتعمل اللجنة على تعزيز موصولة منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تعزيز إقامة مؤسسات إقليمية قوية، وذلك لدعم جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ في عمليات التخطيط والإدارة والتمويل لمبادرات الاتصالات الرئيسية فيما بين البلدان - من حيث الهياكل الأساسية المادية وتيسير التجارة والنقل، ومن حيث مواءمة القواعد والأنظمة.

٢١ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، بجهود في مجال الدعوة إلى وضع إطار جديد للتنمية في أفريقيا يستند إلى دور أكثر فعالية للدولة في إدارة التنمية وتعزيز التحول الاقتصادي. ويؤكد إطار التنمية الجديد أنه لمن كان استقرار الاقتصاد الكلي ونموه ضروريين، فمن المهم ضمان أن يفضي تشكيل فوائد النمو وتوزيعها إلى تحقيق الأهداف التي تنشدها القارة في مجال التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يجب على إطار التنمية في أفريقيا أن يتصدى بفعالية للقيود الهيكلية التي تعيق التنمية الاجتماعية، والتي تشمل مواطن للضعف المؤسسي، وضعف التنمية البشرية، والآليات غير الملائمة لإدارة المجالات السريعة التأثر بالأخطار وإدارة المخاطر، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة للعمالة والحماية لفائدة الفئات الضعيفة، وهي النساء والشباب والمسنون وفقراء الريف.

٢٢ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل رئيسي مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المنطقة لتعزيز السياسات التي تهدف إلى تحقيق النمو مع توخي الإنصاف، من خلال ضمان التآزر بين النمو والعمالة والأهداف الاجتماعية. وهذه تشمل سياسات تعزز ما يلي: (أ) القدرة على المنافسة الاقتصادية، والاستدامة البيئية؛ (ب) الروابط بين التجارة والنقل؛ (ج) الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض توفير الخدمات الاجتماعية وتطوير الهياكل الأساسية؛ (د) سياسات المساواة بين الجنسين؛ (هـ) توفير البيانات بشكل أفضل عن الفئات المحرومة والضعيفة.

٢٣ - وما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تدعم دولها الأعضاء لزيادة القدرات الوطنية على وضع سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية شاملة ومنصفة، وتطبيق تلك السياسات والبرامج، وللتعامل مع القضايا العابرة للحدود، بطرق من بينها تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز تبادل الثروة المعرفية في المنطقة والاستفادة منها. وما برحت أيضاً تدعم دولها الأعضاء لتسخير قوة الحركات الشعبية في المنطقة لتصبح تحولاً سياسياً واجتماعياً فعالاً وإيجابياً. وبذلك تحسّن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من التنسيق الإقليمي لجهود وموارد منظمات الأمم المتحدة، بغية توفير استجابات مشتركة للتعامل مع التحديات المعقدة التي تواجهها بلدان المنطقة.

## باء - الجهود الإقليمية لتعزيز تنمية الشباب

### ١ - معلومات أساسية

٢٤ - منذ عام ١٩٩٥، أتاح برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها استراتيجية متكاملة للعمل من أجل إرشاد البلدان في جهودها الرامية إلى صياغة جدول

أعمال وطني للتصدي بفعالية أكبر لمشاكل الشباب وزيادة الفرص أمام مشاركتهم في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتوافق مع قرارات لجنة التنمية الاجتماعية ذات الصلة، ما برحت اللجان الإقليمية تشارك في الشبكات العالمية والإقليمية للتعاون والتنسيق المشتركين فيما بين الوكالات التابعة لكيانات الأمم المتحدة المعنية العاملة في مجال الشباب. وقد أعلنت الجمعية العامة السنة التي تبدأ في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ بوصفها السنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم، والتي ستُكَلَّل بعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الشباب يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ في نيويورك. وتوفر السنة فرصة هامة لزيادة الالتزامات والاستثمارات من جانب الحكومات والمجتمع الدولي للتصدي للتحديات التي تعوق تنمية الشباب، بما في ذلك العقبات التي تعوق حصولهم على التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والموارد.

## ٢ - نظرة إقليمية عامة

٢٥ - يقع واحد من كل خمسة أشخاص في المنطقة العربية في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة، وأكثر من نصف السكان دون سن الـ ٢٥. وقد أتاح العدد الكبير من السكان الشباب "فرصة سانحة" لزيادة نصيب الفرد من الدخل والمدخرات، وتحسين نوعية الحياة. وقد أثبت الشباب العربي أن بمقدوره أن يكون واسطة إيجابية للتغيير في مجتمعاته؛ بيد أن هذا ينبغي ألا يحجب حقيقة أن الشباب، في المجتمعات، لا يزال يواجه الاستبعاد الاجتماعي، والبطالة، والحرمان، مما قد يؤدي إلى احتمال مشاركته في أعمال العنف والاضطرابات الاجتماعية. ويتمحور النهج الذي تتبعه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تجاه قضايا الشباب والسياسات المتعلقة به حول ما يلي: (أ) تشجيع الحكومات الوطنية على صياغة سياسات وطنية للشباب وما يرتبط بها من خطط العمل؛ (ب) تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية لدولها الأعضاء؛ (ج) تقييم التقدم المحرز في البلدان صوب تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بتنمية الشباب؛ (د) إجراء تحليل للبحوث عن حالة الشباب في مجالات التعليم والعمالة والصحة والمشاركة في الحياة العامة. وقد ساعد هذا النهج المتكامل الدول الأعضاء في اللجنة على تحديد المشاكل والتحديات التي تواجهها، وصياغة السياسات الملائمة للشباب الموجهة للشباب كقوة اجتماعية وديمقراطية قائمة بذاتها.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة عدة اجتماعات وحلقات عمل تدريبية في ما يتعلق بالشباب، بما في ذلك اجتماع لفريق خبراء بشأن "مواقف البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إزاء وضع سياسة وطنية للشباب"، الذي عُقد في بيروت في آذار/مارس ٢٠١١. وقد ركز الاجتماع الرابع عشر لآلية التنسيق الإقليمي للدول العربية الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على التشجيع على تحقيق

قدر أكبر من الاتساق بين جميع وكالات الأمم المتحدة من حيث عملها المتعلق بالشباب، وعلى وضع ترتيب للعمل بين الشباب وآلية التنسيق الإقليمي. ويبرز منشور بعنوان "تنمية الشباب في منطقة الإسكوا: ملامح إحصائية واستراتيجيات وطنية وقصص نجاح" الآليات والبيئة المؤسسية اللازمة من أجل وضع السياسات المتعلقة بالشباب، وتحديد الإطار العام والخطوات اللازمة للشروع في هذه السياسات واعتمادها وتنفيذها وتقييمها. وتقدم الإسكوا أيضا المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من أجل التغلب على العقبات والتحديات في مجال صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشباب في إطار مشروع إقليمي بعنوان "بناء القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشباب: الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب".

٢٧ - ويشكل الشباب ٦٠ في المائة من مجموع سكان أفريقيا، ويُتوقع أن تصل نسبتهم إلى أكثر من ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وهم يشكلون حاليا نحو ٣٦,٩ في المائة من السكان العاملين. ولا يزال الشباب في أفريقيا يقدمون مطالب لتطبيق المساءلة الكاملة عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشباب بسبب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض النسب المئوية للتعليم في مستويات التعلم العليا، بالرغم من التقدم المحدود الذي أُحرز في ما يتعلق بالمؤشرات الصحية. وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إيلاء الأولوية لقضايا الشباب في أعقاب انعقاد منتدى التنمية الأفريقي المعني بالشباب، الذي استضافته اللجنة في عام ٢٠٠٦، من أجل تعميق استراتيجيات تنمية الشباب على الصعيدين الإقليمي والوطني وفقا لأهداف الميثاق الأفريقي للشباب، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج العمل العالمي للشباب. وتتضمن النتائج والمقررات الأخرى الصادرة عن منتدى التنمية الأفريقي المعني بالشباب، والتي تنفذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نشر التقرير نصف السنوي عن الشباب الأفريقي الذي هو بمثابة أداة للتعريف بقضايا الشباب في المنطقة ودراسة تحليلية عنها.

٢٨ - وتعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال آلية التنسيق الإقليمي الداعمة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أوجه التآزر المشتركة بين الوكالات وأنشطة تعزيز بناء القدرات في مجال الشباب. فعلى سبيل المثال، تقوم شتى منظمات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها بدعم عقد النهوض بالشباب في أفريقيا، ٢٠٠٩-٢٠١٩، وخطه عمله التي تنفذها الدول الأعضاء. وقد أعلنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدء السنة الدولية للشباب في شراكة مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد جرى الاحتفال أيضا على المستوى الوطني في كثير من البلدان، وكذلك في محييمات اللاجئين بالحدث القاري، الذي تمثل في إقامة حوار بين ممثلي

الحكومات والشباب الأفريقي من أجل مناقشة القضايا ذات الصلة بسد الفجوة بين الأجيال، وانتقال القيادة، والشباب الأفريقي في السياق العالمي. وتشمل الأنشطة الأخرى التي جرى الاضطلاع بها خلال السنة الدولية للشباب مناسبة موازية عن الشباب وتغير المناخ خلال منتدى التنمية الأفريقي بشأن تغير المناخ الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ والذي تم فيه تسليط الضوء على بناء القدرات وتنمية المهارات وتمويل البرامج التي يقودها الشباب بوصفها مجالات ذات أولوية للشباب من أجل أن يشاركوا بفعالية في التخفيف من آثار تغير المناخ.

٢٩ - ويعيش أكثر من ٤٥ في المائة من شباب العالم، أي ما يقرب من ٧٠٠ مليون شاب، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتشكل هذه المجموعة ما يقرب من نصف سكان المنطقة العاطلين عن العمل. فنظرا لوجود معدل بطالة بلغ ١٣,١ في المائة في عام ٢٠١٠، يشكل احتمال البطالة عند الشباب ما لا يقل عن ثلاث أمثاله عند البالغين في المنطقة ككل، ويصل إلى خمسة أمثاله في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. واستجابة لهذه التحديات، تضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وشركاؤها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالعمل التحليلي والدعوة في مجال السياسات سعيا إلى توليد المزيد من البرامج الملائمة للشباب. وتقود اللجنة الفريق المشترك بين الوكالات في آسيا والمحيط الهادئ المعني بالشباب الذي يشمل أكثر من ١٠ وكالات، ويشجع على تبادل المعلومات وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين، وكذلك نشر الممارسات الجيدة المبتكرة والدروس المتعلقة بسياسات الشباب.

٣٠ - واحتفل الفريق بالإعلان عن السنة الدولية الحالية للشباب، من خلال تنظيم عدد من المناسبات الوطنية وحدث إقليمي معني بالإعلان، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة في بانكوك. وبالإضافة إلى ذلك، يخطط الفريق لعقد اجتماع إقليمي مع منظمات الشباب من أجل إنشاء شبكة إقليمية من منظمات الشباب وإتاحة المجال أمام الحوار وتحديد القضايا الرئيسية. وتشارك اللجنة أيضا في تخطيط السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب والمعلومات ذات الصلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتخطط اللجنة، مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة، لإقامة وتطوير شبكة من القادة الناشئين في آسيا والمحيط الهادئ، وتوفير بيئة ملائمة للشباب ليكونوا عوامل فعالة للتغيير الاجتماعي ويضطلعوا بأدوار نشطة من خلال استخدام الأدوات المناسبة للتغلب على الكثير من المشاكل التي تؤثر فيهم.

٣١ - وعلى الرغم من الانحسارات الكبيرة في فقر الشباب في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مدى العقدين الماضيين، كان يعيش أكثر من ٣٥ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة في فقر (عام

٢٠٠٦). وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، يواجه الشباب مستويات أعلى من البطالة ويحصلون على أجور أقل. ويموت المزيد من الشباب نتيجة لأسباب خارجية، ومعدلات جرائم قتل الشباب مرتفعة جدا في العديد من البلدان في المنطقة. وتتسم تنمية المهارات وإمكانية الحصول على الفرص والتعرض للمخاطر في صفوف الشباب بدرجة عالية من التباين حسب مستويات الدخل، وأيضاً حسب الموقع الجغرافي والعرق والجنس. وتقوم اللجنة، بالتعاون مع العديد من الكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتقديم المساعدة في وضع جدول أعمال للبحوث المتعددة التخصصات المتعلقة بالشباب. ومن الجهات المعنية الأخرى، هناك المفوضية الأوروبية والوكالة الألمانية للتعاون التقني ومنظمة الشباب الأيبيرية - الأمريكية. وتقوم اللجنة أيضاً بجمع البيانات وإجراء البحوث بشأن مختلف المواضيع المتعلقة بالشباب، بما في ذلك حمل المراهقات والأمومة وشباب الشعوب الأصلية. ويجري إنشاء نظام للمؤشرات المفصلة من أجل رصد الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشباب في جميع بلدان المنطقة، وتُنشر هذه المؤشرات على الإنترنت وهي متاحة لجميع الجهات المعنية.

٣٢ - وفي معظم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تزيد معدلات البطالة عند الشباب عنها عند البالغين بما يعادل ضعفين إلى ثلاثة أضعاف. وتتغير معدلات البطالة عند الشباب عكسا مع مستوى التعليم، وعلى وجه الخصوص تقل فرص تاركي الدراسة الذين ليس لديهم خبرات عمل في العثور على وظائف. ويفسر انخفاض مستوى التحصيل العلمي إلى حد ما أسباب ارتفاع البطالة بشكل خاص في صفوف الشباب الباحثين عن عمل من البيئات المحرومة. وعلاوة على ذلك، يعكس موقف الشباب الهش في سوق العمل حالات عدم التطابق المتزايدة بين مهاراتهم والمهارات التي يطلبها أرباب العمل. وزادت الأزمة الأخيرة من تفاقم حالة عمالة الشباب بما أن أرباب العمل قلصوا بشدة توظيف تاركي الدراسة. وتتسم معدلات البطالة عند الأقليات العرقية المحرومة ومجموعات الشعوب الأصلية بأنها مرتفعة بشكل خاص. ويشكل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب واستمرارها تهديداً للتماسك الاجتماعي في عدد من اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتستجيب الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للأزمة الاقتصادية باتخاذ عدة تدابير تهدف إلى الحد من البطالة، في حين أن بعض البلدان يستهدف أيضاً عمالة الشباب بتقديم المعونة إلى التلمذة الصناعية المدعومة وبرامج التدريب الداخلي، وكذلك بتقديم إعانات في الأجور أو خفض الضرائب الاجتماعية للمنضمين الجدد.

## جيم - دعم جهود التنمية في أقل البلدان نموا

### ١ - معلومات أساسية

٣٣ - أدركت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١ المعوقات الهيكلية الكبيرة للتنمية التي تواجهها أقل البلدان نموا. وتصنيفها على هذا النحو، أخطرت المجتمع العالمي بضرورة إيلاء اهتمام خاص ومعاملة تفضيلية لهذه البلدان من أجل مساعدتها على الخروج من حالة الفقر والتصدي لتحديات التنمية التي تواجهها. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام الدولي المولى لهذه المجموعة من البلدان، لم يخرج إلا ثلاثة بلدان من مركز أقل البلدان نموا منذ تصنيف هذه الفئة. ومن بين البلدان الـ ٤٨ المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا في الوقت الراهن، يقع ٣٣ بلدا في أفريقيا، و ١٤ بلدا في آسيا، وبلد واحد في أمريكا اللاتينية. وفي جميع المناطق، تتأخر أقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، فاقمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الآونة الأخيرة الحالة من خلال التسبب في فقدان الوظائف وزعزعة استقرار الدخول بالنسبة لشرائح المجتمع الفقيرة والضعيفة في هذه البلدان. وقد تسببت أزمة الغذاء والوقود قبيل الأزمة الاقتصادية في آثار مدمرة على الفقراء، وأطل شبح هاتين الأزميتين مرة أخرى مع تضخم أسعار المواد الغذائية بأكثر من عشرة في المائة في الكثير من أقل البلدان نموا. وتطرح البيئة الخارجية تحديات مماثلة، مع بقاء الكثير من الالتزامات التي تعهد بها شركاء التنمية دعما لأقل البلدان نموا دون تحقق. ورغم أن أقل البلدان نموا هي في معظمها أعضاء في منظمة التجارة العالمية، أو تتفاوض حاليا بشأن انضمامها إليها، فإنها تُهمش عموما في الاقتصاد العالمي.

### ٢ - التقييمات الإقليمية لتنفيذ برنامج عمل بروكسل

٣٤ - تماشيا مع الولاية التي منحتها الجمعية العامة بهدف تنظيم الاجتماعات التحضيرية على المستوى الإقليمي من أجل المساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نموا في أيار/مايو ٢٠١١<sup>(٣)</sup>، نجحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عقد استعراضات إقليمية لبرنامج عمل بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١١ على التوالي، بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٥ - وعُقد الاستعراض التحضيري الإقليمي لأفريقيا وهايي في أديس أبابا، وضم ممثلين عن ٢٥ بلداً من أقل البلدان الأفريقية نمواً، وعن منظمات إقليمية وشركاء في التنمية

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٢٧.

ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وأكد الاستعراض أن أقل البلدان الأفريقية نمواً أحرزت تقدماً في إطار برنامج عمل بروكسل، إلا أن هذا التقدم كان متفاوتاً ومعدله بطيء على نطاق البلدان وعلى صعيد الالتزامات. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في أقل البلدان الأفريقية نمواً النسبة المستهدفة وقدرها ٧ في المائة على مدى عدد من السنوات؛ إلا أن معدل التجارة فيما بين أقل البلدان نمواً داخل أفريقيا لا يزال منخفضاً. ومع ذلك أحرز تقدم ملحوظ، حيث زادت صادرات بضائع أقل البلدان الأفريقية نمواً من معدل سالب نسبته ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٩,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. واستمر هذا الاتجاه في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، بالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية، مما يعكس ضعفاً في الاندماج في النظام المالي الدولي ويبين تأثير التخلف عن مواكبة الركب على الاقتصاد الحقيقي لأقل البلدان الأفريقية نمواً في عام ٢٠٠٩ وما بعده. وما زالت منتجات الزراعة والتعدين والوقود تشكل أكثر من ٧٠ في المائة من الصادرات. وتمت مناقشة الوثيقة الختامية للاستعراض الإقليمي وتم اعتمادها خلال الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في ملاوي. وتلتزم اللجنة، مسترشدة في ذلك بالوثيقة الختامية، بدعم جهود التنمية لأقل البلدان الأفريقية نمواً من خلال معالجة التحديات المتمثلة في إعادة توجيه استراتيجيات النمو في القارة نحو تحقيق معدلات مرتفعة ومطرودة وطويلة الأجل للنمو بهدف الحد من البطالة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة.

٣٦ - وعُقد حوار السياسات الرفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن برنامج عمل بروكسل في دكا، وشارك فيه ١٣ بلداً من أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وكذلك اليمن، وعدد من الجهات المعنية الأخرى، من بينها المنظمات الإقليمية ذات الصلة، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني. وأبرز الاجتماع أنه رغم التقدم الباهر والدينامية التي اتسمت بها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ما زال الفقر يمثل مشكلة رئيسية للكثير من أقل البلدان نمواً. وأكد أيضاً ضرورة توسيع نطاق القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً وتنويعها وبنائها في مجالات الزراعة والتصنيع والخدمات، والاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السادسة والستين، المعقودة في إنشيو، جمهورية كوريا، في أيار/مايو ٢٠١٠، باعتماد القرار ٣/٦٦ المتعلق بتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر دكا بشأن برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً، وطلبت إلى اللجنة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى، مع مراعاة

ولاية كل منها، لبناء قدرات تلك البلدان على وضع استجابات سياساتية مناسبة من شأنها أن تخفف من تأثير الأزمة الاقتصادية، وتُنعش النمو، وتحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

### ٣ - التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً

٣٧ - تؤدي اللجان الإقليمية دوراً هاماً في تعزيز جهود التنمية التي تبذلها أقل البلدان نمواً، من خلال إجراء حوار متعدد الأطراف وتبادل المعارف على الصعيد الإقليمي، والعمل معاً على تشجيع التعاون الأقاليمي، سواء فيما بينها أو بالتآزر مع منظمات إقليمية أخرى. وفي هذا الصدد، استدعو الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً اللجان الإقليمية إلى الاستمرار في ضمان معالجة احتياجات أقل البلدان نمواً كجزء من عملها المستمر، وإجراء استعراضات دورية لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

٣٨ - ويمكن لأقل البلدان نمواً أن تستفيد من تجارب التنمية المتنوعة للبلدان النامية الأخرى في منطقتها، من خلال التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشارك اللجان الإقليمية بنشاط في دعم هذه الجهود. فعلى سبيل المثال، تجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة بشأن تعزيز العمالة والنمو في أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تعزيز قدرة واضعي السياسات وكبار المسؤولين الحكوميين على صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تعكف على الاشتراك بنشاط أكبر في المحافل العالمية والإقليمية. وأنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤخرًا مركز الإسكوا للتكنولوجيا في الأردن، ليكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات التقنية في المنطقة. وتقدم المكاتب دون الإقليمية التابعة لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المساعدة التقنية المحددة الهدف والمتعمقة لمعالجة المجالات ذات الأولوية لدى أقل البلدان نمواً في المنطقة دون الإقليمية لكل منها.

٣٩ - وستشارك اللجان الإقليمية بنشاط في المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١. وسيضم هذا المؤتمر ممثلين رفيعي المستوى عن أقل البلدان نمواً، وعن الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وإلى جانب المساهمة في حلقات المناقشة واجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى، ستنظم اللجان الإقليمية أنشطة موازية لتسليط الضوء على المنظورات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، ستعرض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أدوات للعرض المصور للبيانات تتيح تقييم التقدم المحرز مكانياً وتتبع مراحل نحو تنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً على الصعيدين

الوطني ودون الوطني، وتزوّد واضعي السياسات بالمعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التدخلات المحددة الهدف. وسترکز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على اتباع نهج لبناء القدرات الإنتاجية، في حين ستسلط الإسكوا الضوء على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً في حالات النزاع.

## دال - الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)

### ١ - معلومات أساسية

٤٠ - سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويتمثل هدف المؤتمر في تأمين الالتزام السياسي المتجدد بتحقيق التنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. وقد صدر تكليف من الجمعية العامة للجان الإقليمية بتيسير الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمر، بما في ذلك إجراء دراسات تحليلية وتيسير النقاش فيما بين الدول الأعضاء الجهات المعنية الأخرى بشأن موضوعي المؤتمر وهما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة<sup>(٤)</sup>.

### ٢ - الأعمال التحضيرية والمساهمات الإقليمية في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠

٤١ - تعكف اللجان الإقليمية على الإسهام بعدد من الطرق في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠. فقد قدمت اللجان الإقليمية مدخلات لمجموعة من التقارير التي تتولى الأمانة العامة إعدادها، من بينها التقرير التجميعي للاجتماع الأول بين الدورات، وتقارير الأمين العام لأغراض الاجتماعات التحضيرية، والورقة الصادرة على نطاق المنظومة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتي يصدرها فريق الإدارة البيئية. وفي سياق تقديم هذه المدخلات، تستند اللجان الإقليمية إلى التحليل الجاري على الصعيد الإقليمي بشأن القضايا التي يتناولها المؤتمر. وقد اقترح الكثير من اللجان الإقليمية نماذج للتنمية تشكل الاستدامة عنصراً محورياً فيها، ويُستعان بهذه النماذج في تنوير النقاش الجاري على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تستند اللجان الإقليمية أيضاً، بوصفها رئيسة لآليات التنسيق الإقليمية، إلى المدخلات التحليلية والمعيارية الواردة من منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال آليات التنسيق الإقليمية. وتعكف اللجان الإقليمية أيضاً على تحضير عدد من المنشورات لمؤتمر ريو + ٢٠

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٤ و ١٥٢/٦٥.

سوف تسلط الضوء على التجارب الإقليمية والممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة<sup>(٥)</sup>.

٤٢ - وستقوم اللجان الإقليمية، بوصفها الأذرع الإقليمية للأمم المتحدة، بتنظيم الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر ريو + ٢٠ في النصف الثاني من عام ٢٠١١، بالتشارك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الشقيقة وبالاستناد إلى الدعم المقدم منها وجهود التأزر فيما بينها. وبالإضافة إلى هذه الاجتماعات، ثمة عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى هي بمثابة منتدى إقليمي لأغراض التحضير لعملية مؤتمر ريو + ٢٠. ففي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عُقد المؤتمر الوزاري السادس المعني بالبيئة والتنمية في أستانا في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأسفر عن اعتماد إعلان وزاري وخطة تنفيذ إقليمية للتنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وقد اعتمد أيضاً مبادرة أستانا المسماة "الجسر الأخضر"<sup>(٦)</sup>، التي ستطرح منظوراً أقاليمياً في المؤتمر الوزاري السابع "البيئة من أجل أوروبا" (الذي دعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى عقده)، المقرر عقده في أستانا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١<sup>(٧)</sup>. وسيناقش المؤتمر الوزاري السبل الفعالة لتحضير الاقتصاد والمساهمة في مؤتمر ريو + ٢٠. وثمة عدد من الأنشطة الأخرى في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، منها الأنشطة الجارية في إطار الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية التابعة للجنة، وتلك المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، من شأنها أيضاً أن تقدم مدخلات قيّمة للعملية التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠. ويبدل المكتب دون الإقليمي المعني بمنطقة المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، جهوداً للتعاون مع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية من أجل عقد اجتماع دون إقليمي لإعداد مدخلات للعمليات التحضيرية الإقليمية والعالمية لمؤتمر ريو + ٢٠.

٤٣ - وفي منطقة أفريقيا، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز الدولي

(٥) يمكن الاطلاع على قائمة بالمنشورات والأوراق التي أصدرتها اللجان الإقليمية أو تنوي إصدارها على الرابط التالي: [www.un.org/regionalcommissions](http://www.un.org/regionalcommissions).

(٦) يمكن إنزال ملفات الإعلان الوزاري، وخطة التنفيذ الإقليمي، ومبادرة "الجسر الأخضر" من الرابط التالي: [www.unescap.org/esd/mced6/documents/final\\_documents.asp](http://www.unescap.org/esd/mced6/documents/final_documents.asp).

(٧) يمكن الاطلاع على الوثائق والمعلومات المتعلقة بالمؤتمر الوزاري "البيئة من أجل أوروبا" على الرابط التالي: [www.uneece.org/env/efe/Astana/selcome.html](http://www.uneece.org/env/efe/Astana/selcome.html).

للتجارة والتنمية المستدامة، حلقة عمل عن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة لفائدة واضعي السياسات بالدول الأعضاء في الجماعة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. واشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبعض وكالات الأمم المتحدة، في تنظيم حلقتي عمل عن الأطر المؤسسية والاستراتيجية للتنمية المستدامة وإطار مؤشرات التنمية المستدامة لأفريقيا في الفترة من ٧ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١١. وقد عُقدت حلقتا العمل هاتين بغرض المساهمة في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على الإعراب عن مواطن القلق والأولويات لديها لأغراض مؤتمر ريو + ٢٠، ولبناء القدرات لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو + ٢٠.

٤٤ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عُقد اجتماع لخبراء معينين من قِبَل الحكومة يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لمناقشة مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وما يترتب عليه من آثار في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يُستعان أيضاً بعقد اجتماعات لأفرقة حكومية دولية وأفرقة خبراء بشأن التخطيط الحضري والهياكل الأساسية، كمصدر للإسهامات. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سُنسهم في العملية المتعلقة بمؤتمر ريو + ٢٠ نتائج حلقة العمل الإقليمية المعنية بالتجارة والبيئة: تطوير السلع البيئية وقطاع الخدمات في المنطقة العربية لأغراض التحول إلى الاقتصاد الأخضر، المعقودة في بيروت يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، واجتماع المائدة المستديرة الثالث للخبراء بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين في المنطقة العربية، المعقود في القاهرة يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وستؤدي نتائج الاجتماع التحضيري الإقليمي إلى صياغة مبادرة وزارية عربية للاقتصاد الأخضر من المتوقع أن يعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الثالثة والعشرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى توفير إطار موحد للعمل ودعم موقف الدول العربية في مؤتمر ريو + ٢٠.

٤٥ - وإلى جانب تقديم الإسهامات الإقليمية في العملية العالمية، تمثل الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وغيرها من العمليات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي منتدى للعمل على التوصل إلى فهم مشترك لدى راسمي السياسات لألح القضايا وأهمها بالنسبة لمنطقة كل منهم. وهي تساعد أيضاً على تعزيز التضامن واتخاذ موقف إقليمي مشترك من القضايا الرئيسية مما يتيح الفرصة لتمثيل أقوى وأشد تماسكا للمنظورات الإقليمية على الصعيد العالمي. ونظراً لما تتميز به اللجان الإقليمية من قوام متعدد التخصصات، فهي خير من يتولى متابعة نتائج مؤتمر ريو + ٢٠. ولا بد من تكييف الوثيقة الختامية وتنظيمها بحيث تتناسب والخصائص الإقليمية، ذلك أن التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر يستلزمان

إدماج الشأن البيئي في القطاعات الأخرى، مثل الاقتصاد الكلي والتجارة والقطاع الاجتماعي، والنقل والزراعة، واعتماد نهج تحويلي يشمل جميع القطاعات.

## ثانياً - التطورات المستجدة في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقليمي

### ألف - مسائل أخرى متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

٤٦ - نظرت اللجان الإقليمية بإمعان في معظم القضايا التي أشير إليها في الجزء الأول من هذا التقرير خلال الدورات الوزارية الرفيعة المستوى التي عقدت منذ دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١٠. وخلال الفترة المستعرضة، عقدت ثلاث من اللجان الإقليمية، وهي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) دوراتها الوزارية السنوية أو الثنائية السنين.

٤٧ - وعقدت الدورة الرابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا من ٢٤ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١. وعُقد يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، الاجتماع السنوي الرابع المشترك لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد الأفريقي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو "حوكمة التنمية في أفريقيا". وتناولت المناقشات طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بالحوكمة والتنمية في أفريقيا، والاقتصاد الأخضر والاستدامة العالمية، والتمويل في الميدان الصحي بأفريقيا واغتنام الفرص المتاحة لتسريع النمو في المنطقة على مدى العقد القادم.

٤٨ - وصدر عن الاجتماع بيان وزاري سياسي أكد من جديد على الدور المركزي للدولة في تعزيز التنمية والتحول الاقتصادي في أفريقيا. وتناول البيان أيضا عددا من القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمال الدورة الوزارية مثل التنمية المستدامة في أفريقيا والتمويل في الميدان الصحي والاستفادة من الفرص المتاحة لتسريع النمو. ونظر الاجتماع أيضا في ١١ قرارا بشأن مختلف القضايا ذات الأهمية بالنسبة لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واعتمد تلك القرارات ومنها قرارات بشأن برنامج العمل المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأولوياتها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وتعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ وتعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في إطار البرنامج العشري لبناء القدرات<sup>(٨)</sup>.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر E/2011/15/Add.1.

٤٩ - وعقدت الدورة الرابعة والستون للجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. وكان موضوع الجزء الرفيع المستوى هو التكامل الاقتصادي في منطقة اللجنة، وقد قُسم إلى المواضيع الفرعية التالية: (أ) التطورات العامة والتحديات الجديدة في ضوء الأزمة الاقتصادية؛ (ب) النقل والهياكل الأساسية للتجارة؛ (ج) التعاون في مجال الطاقة. وناقشت الدورة تأثير الأزمة المالية الأخيرة على المنطقة، والجهود الأطول أجلا المبذولة لتحسين تكامل المنطقة وقدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي. وكان أحد المواضيع الأساسية للدورة هو أهمية تحفيز الابتكار الذي يمثل وسيلة من وسائل تجاوز الأزمة فضلا عن مواجهة التحديات البعيدة المدى التي تعترض المنطقة مثل تعزيز استدامة التنمية بيئيا. وتركزت المناقشات أيضا على إدراج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والطاقة في سياسات التنمية والقدرة على المنافسة، مع التركيز على عملية مؤتمر ريو + ٢٠، وأهمية التجارة والنقل للتكامل الاقتصادي، وتزايد دور الغاز الطبيعي في مستقبل الطاقة في أوروبا، وضرورة معالجة الترابط بين الطاقة والمياه في آسيا الوسطى، واحتياجات التمويل للاستثمارات الضخمة في الهياكل الأساسية في شبكات الأنابيب والكهرباء، والتحديات المتمثلة في تنوع مصادر الطاقة في أوروبا.

٥٠ - وستُعد الدورة السابعة والستون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات بيانكوك من ١٩ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١. وسيكون موضوع الدورة "ما بعد الأزمات: منظورات طويلة الأجل بشأن الحماية الاجتماعية والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ". وستستعرض اللجنة التجارب الوطنية وتدرس خيارات السياسات الواجب انتهاجها لزيادة فعالية نظم الحماية الاجتماعية وشموليتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وستنظم أيضا حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١١: المحافظة على الدينامية والتنمية الشاملة - الموصولة في المنطقة والقدرة الإنتاجية في أقل البلدان نموا. وستناقش الحلقة بعض النتائج والتحديات الرئيسية الواردة في الدراسة الاستقصائية، بما فيها دور الموصولة الإقليمية في المساعدة على تعزيز المصادر المحلية والإقليمية للطلب الكلي وتعزيز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا من خلال التكامل الإقليمي.

٥١ - وعُقد المؤتمر الوزاري الثالث بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ليما من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. واتفق وزراء وممثلون حكوميون كبار من أمريكا اللاتينية على تنفيذ خطة إقليمية تجعل حق الوصول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة حقا شاملا للجميع، وتعزيز التكامل فيما بين البلدان وتنسيق الأهداف العالمية مع احتياجات المنطقة وأولوياتها. وأقر المندوبون، في نهاية المؤتمر، الخطة المعروفة باسم

”خطة العمل لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٥“، واختصاراً ”eLAC2015“، عن طريق ”إعلان ليما“. وأكد المشاركون من جديد اقتناعهم بأن رسم السياسات العامة لا بد أن يشمل تعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنمية البلدان معربين عن اعتزامهم مواصلة تعزيز شبكات البحوث الإقليمية والتطور التكنولوجي والابتكار والنمو بغية تسهيل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً بالمنطقة (ولاسيما هايتي وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة).

## باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي

### ١ - آلية التنسيق الإقليمية

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووفقاً لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ (المرفق الثالث)، الذي كُلفت اللجان الإقليمية بموجبه بعقد اجتماعات منتظمة مشتركة بين الوكالات في كل منطقة من المناطق بهدف تحسين التنسيق فيما بين برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عقدت اللجان الإقليمية عدة اجتماعات لآلية التنسيق الإقليمية، كل في منطقتها. ووفقاً لما تجرّي عليه الأمور في العادة، ترأس نائب الأمين العام الاجتماعات الرئيسية للآلية التنسيقية الإقليمية في كل منطقة من المناطق.

٥٣ - وعقدت في أديس أبابا يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أفريقيا لدعم برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وحضر الاجتماع مسؤولون وخبراء كبار من الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وحدد المشاركون والتمسوا طرقاً أجمع يمكن بها لجميع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أفريقيا أن تنسق جهودها في سبيل تعزيز دعمها للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة في سعيها إلى التنمية في أفريقيا. وبحثوا التقدم الذي أحرزته المجموعات التسع والإنجازات التي حققتها والتحديات التي تعترض طريقها على مدار العام<sup>(٩)</sup>، والتقارير المتعلقة باستعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الأنشطة المتعلقة بالتغير المناخي ومكافحة التصحر وحفظ التنوع الأحيائي.

(٩) تشمل المجموعات التي تتماشى مع مجالات الشراكة الجديدة ذات الأولوية: تطوير الهياكل الأساسية، والحوكمة، والتنمية الاجتماعية والبشرية، والبيئة، والسكان والتحضّر، والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والعلوم والتكنولوجيا، والدعوة والاتصالات، والسلام والأمن، والصناعة، والتجارة والوصول إلى الأسواق.

٥٤ - وعقد في سانتياغو، يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، اجتماع آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحضر الاجتماع الممثلون الإقليميون لعدد كبير من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. واتفقت الوكالات والمنظمات المشاركة على أن تعمل معاً في سبيل عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، وأن تصدر معاً وثيقة مشتركة بين الوكالات لتقييم ما أحرز من تقدم وما صودف من تحديات في مجال التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والتزم الممثلون أيضاً بالمساهمة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي أنشئت مؤخراً. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أعد التقرير الإقليمي المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والمعنون "إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بالمساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التقدم والتحديات" في إطار آلية التنسيق الإقليمية، من قبل ١٨ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وهيئاتها المتخصصة في المنطقة، بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٥ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا اجتماعين لآلية التنسيق الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونُظِم الاجتماع الأول والأهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتم الاتفاق على أن يركز التقرير المشترك بين الوكالات المقبل عن الأهداف الإنمائية للألفية في أوروبا ووسط آسيا على جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وفي الدورة الثانية المعقودة في آذار/مارس ٢٠١١، اتفقت الوكالات المشاركة على إعداد تقرير إقليمي مشترك بين الوكالات من أجل مؤتمر ريو + ٢٠ يكون تطلعياً وموجهاً نحو السياسة العامة ويبرز الممارسات الجيدة في مجالات السياسات ذات الصلة. وتم الاتفاق أيضاً على إنشاء فريق عامل مواضيعي معني بالتعامل مع مظاهر التفاوت في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، وعلى العمل عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بخصوص القضايا الجنسانية، بوسائل شتى منها احتمال إنشاء فريق عامل مواضيعي معني بالمرأة.

٥٦ - وأعدت آلية التنسيق الإقليمية تقريراً مشتركاً بين الوكالات حول الأهداف الإنمائية للألفية في أوروبا ووسط آسيا قدم أول مرة في المؤتمر الاستعراضي الإقليمي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في إسطنبول وبعد ذلك في نيويورك في نشاط وزاري مواز خلال مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية + ١٠ المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. واستعرض التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وقام بتحليل اتجاهات التنمية، وسلط الضوء على الممارسات الجيدة وقدم توصيات محددة بشأن السياسات المتعلقة بتحديات التنمية البشرية التي تواجهها البلدان في المنطقة.

٥٧ - وناقش اجتماع آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ المعقود يوم ٣ آذار/مارس ٢٠١١ الأهمية المتزايدة للأبعاد الإقليمية للتنمية. وتناول المشاركون كذلك مسألة خلق التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بناء على عمل الفريق العامل المواضيعي للآلية المعني بالبيئة وإدارة مخاطر الكوارث والفريق العامل المواضيعي المعني بالفقر والجوع. وشملت النواتج المشتركة الرئيسية التي أُجرت عن طريق الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) مساهمات في عام ٢٠١٠ في التقريرين الإقليميين عن الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ، المعنونين "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عصر عدم اليقين العالمي: تقرير آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٩/٢٠١٠" (شباط/فبراير ٢٠١٠) و "مسارات نحو ٢٠١٥: أولويات الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ"، الذي صدر خلال مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية + ١٠ في نيويورك (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)؛

(ب) النشر المشترك للتقرير المعنون "السعي معاً: رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة" الذي عرضه الأمين العام في مؤتمر القمة المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة المعقود في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في هانوي؛

(ج) إعداد الإعلان المشترك حول تعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في إدارة الكوارث، الذي اعتمد خلال مؤتمر القمة المشترك الثالث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة؛

(د) البدء المشترك في حملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وتنظيم نشاط لإحياء الذكرى العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال فريقها العامل المواضيعي المعني بالهجرة والاتجار بالبشر، في تنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من أجل المنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية، الذي حضره ممثلو ٣١ حكومة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وكذلك ممثلو منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها. ونظم الفريق العامل المواضيعي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أنشطة مشتركة احتفالاً باليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس) واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر). وأنشأ أيضاً فريقاً استشارياً إقليمياً معنياً بالمرأة والسلام والأمن لإحياء الذكرى العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٥٩ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اجتماعين خاصين بآلية التنسيق الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إذ عقد الاجتماع الرابع عشر للآلية الخاص بالمنطقة العربية في دار الأمم المتحدة في بيروت يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وضم الاجتماع وكالات ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية وجامعة الدول العربية. وكان من استنتاجات الاجتماع الرئيسية ما يلي: (أ) تنشيط الروابط بين الأفرقة العاملة المواضيعية<sup>(١٠)</sup> وتحسين فعاليتها من خلال عقد اجتماع مشترك سنوي للأفرقة العاملة المواضيعية الثلاثة بين اجتماعي الآلية؛ (ب) تعزيز التنسيق الإحصائي وبناء القدرات في المنطقة بإنشاء فرقة عمل تضم مديري الإحصاءات العاملين في مكاتب الإحصاءات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛ (ج) ضمان أن تسهم استنتاجات الآلية في مداورات اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين وكذلك مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقود في شرم الشيخ، مصر، يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ (د) وضع ترتيب عمل بين الشباب وعملية آلية التنسيق الإقليمية. بمشاركة جامعة الدول العربية؛ (هـ) دعوة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمشاركة في أعمال الآلية وفي أفرقتها العاملة إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية الذي وافق على تعزيز مشاركته مع الفاعلين الحاليين في المنطقة من خلال عملية الآلية. وسيتم تشجيع مشاركة فاعلين آخرين، بمن فيهم مجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، أعربوا عن اهتمامهم بعمل الآلية. وسيركز الاجتماع الخامس عشر للآلية الخاص بالمنطقة العربية المقرر عقده يوم ١ حزيران/يونيه ٢٠١١ على ”الانتقال إلى الديمقراطية“ ومسألة تسخير قوة الحركات الشعبية في المنطقة لخدمة التحول السياسي والاجتماعي الفعال وكذلك وضع استراتيجية للآلية في ما يتعلق بإشراك ودعم البلدان الأعضاء بفعالية في هذه العملية.

## ٢ - آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٦٠ - كاعتراف صريح بالدورين المتكاملين اللذين تلعبهما الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآليات التنسيق الإقليمية، يشمل برنامج عمل المجموعة وأولوياتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نواتج واضحة من أجل تعزيز التنسيق بين الآليات والأفرقة الإقليمية للمجموعة بغرض ضمان دعم فعال لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. فلخطة عمل المجموعة وأولوياتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نواتج ومؤشرات إنجاز يمكن تبينها بوضوح على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. وتشمل النواتج المحددة الزيادة في تنسيق المساعدة التقنية الداخلة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمشورة التي

(١٠) تركز الأفرقة العاملة المواضيعية على الأهداف الإنمائية للألفية والأمن الغذائي وتغير المناخ.

تقدمها لأفرقة الأمم المتحدة القطرية الأفرقة الإقليمية للمجموعة وآليات التنسيق الإقليمية؛ والزيادة في التنسيق بين الأفرقة الإقليمية للمجموعة والآليات من أجل تيسير وصول أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى الخبرة والموارد الإقليمية/العالمية (بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) من أجل دعم النوعية والاتساق في البرمجة والعمليات وتنفيذ نظام الإدارة والمساءلة.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك تقدم كبير في تعزيز التنسيق بين آليات التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وزيادة إشراك اللجان الإقليمية في العمليات المرتبطة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان هناك تفاعل أكبر بين الآليات والأفرقة الإقليمية للمجموعة من خلال اجتماعات متعاقبة ومشاركة نشطة لكل طرف في اجتماعات الطرف الآخر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت اجتماعات الآلية وفريق المجموعة الإقليمي على نحو تعاقبي في أربع مناطق (آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا ووسط آسيا، والمنطقة العربية). وكانت هناك زيادة في مشاركة اللجان الإقليمية في العمليات المتعلقة بالتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مجالات مثل الحد من مخاطر الكوارث والأمن الغذائي والتنمية المستدامة والإحصاءات وفي ميادين أخرى ذات تأثيرات دون إقليمية وإقليمية.

## جيم - التعاون الأقليمي المعزز بين اللجان الإقليمية

٦٢ - منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، عقدت الأمانات التنفيذية أربعة اجتماعات عادية لمواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين اللجان: في تموز/يوليه ٢٠١٠ على هامش المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في نيويورك على هامش حوار الأمانات مع اللجنة الثانية للجمعية العامة؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، استضافه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو؛ وفي شباط/فبراير ٢٠١١ في نيويورك. ويتم في هذا التقرير تناول العديد من المسائل التي نوقشت كجزء من جداول أعمالها، بما في ذلك الدعم الذي قدمته اللجان الإقليمية من أجل إحداث الاتساق في منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ والمنظورات والمساهمات الإقليمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتشجيع السياسات المؤدية إلى المزيد من الإدماج والإنصاف؛ والمساهمات الإقليمية في عملية مؤتمر ريو + ٢٠؛ والتعاون الإقليمي كأداة هامة للتنمية. وتم تناول هذه المسائل كجزء من حوار الأمانات التنفيذية مع المجلس واللجنة الثانية للجمعية في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على التوالي.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، تم تنظيم نشاط مواز مشترك في نيويورك على هامش الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، سلطت فيه الأمانات التنفيذية الضوء على المنظورات الإقليمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودور التعاون الإقليمي في رفع التحديات الرئيسية في هذا الصدد. وتم أيضا تنظيم نشاط مواز مشترك على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في كانون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٦٤ - ويتم الاعتراف الآن بالبعد الإقليمي للتنمية على أنه حاسم بالنسبة لاستجابة فعالة ومنسقة ترمي إلى التصدي لعدد متزايد باستمرار من القضايا العابرة للحدود. وأصبحت المنظمات والتجمعات الإقليمية تلعب دورا مهما في تحديد جدول أعمال التنمية على جميع الصعد. واجتمعت اللجان الإقليمية للقيام بدراسة تهدف إلى تحديد طرق يمكن من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية تحديدا، المشاركة بشكل أعمق وأكثر فعالية في أطر السياسات والمبادرات التي تضعها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٦٥ - وتقوم اللجان الإقليمية بالتنفيذ المشترك لعدد من المشاريع الإقليمية في مجالات الحصول على الطاقة، وكفاءة استخدامها، والطاقة المتجددة، والحماية الاجتماعية، والإحصاءات، في إطار شراكة مع مجموعة واسعة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة وأخرى غير تابعة لها. وتعمل اللجان الإقليمية أيضا من أجل تنفيذ سياسة منسقة متعلقة بإدارة المعارف وذلك في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.